دعوة للسادة مساهمي
شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق)

الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق
Gulf International Services QPSC

تدعوكم شركة الخليج الدولية للخدمات لحضوراجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة والمقرر عقدهما في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠١٨/٣/٥م في قاعة الوجبة بفندق لاسيجال – الدوحة. وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني للحضور، فسيعقد اجتماع ثان بنفس المكان في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠١٨/٣/١٢م.

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية

١. سماع كلمة السيد/ رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.
٢. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليه.
٣. سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية الموحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والمصادقة عليه.
٤. مناقشة القوائم المالية الموحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والمصادقة عليها.
٥. مناقشة تقرير حوكمة الشركة عن عام ٢٠١٧ والمصادقةعليه.
٦. النظر في مقترح مجلس الادارة بشأن عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وإقراره.
٧. النظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن مسؤولياتهم عن عام ٢٠١٧ وتحديد مكافآتهم.
٨. تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وتحديد أتعابهم.
٩. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للفترة (٢٠١٨-٢٠٢١).

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

ملاحظات

١. يرجى من السادة المساهمين الكرام إحضار البطاقة الشخصية ورقم المساهم الصادر عن بورصة قطر، لإتمام إجراءات التسجيل لدى حضورهم مقر عقد اجتماعي الجمعية العامة. سيبدأ التسجيل في تمام الساعة الرابعة مساءاً.
٢. في حالة تعذر الحضور شخصياً، فيحق لك تفويض مساهم آخر من مساهمي الشركة في الحضور والتصويت نيابة عنك في اجتماعي الجمعية العامة. ويتم هذا التفويض باستخدام سند التوكيل الذي يمكنك الحصول عليه بزيارة الموقع الإلكتروني للشركة وهو www.gis.com.qa.
٣. يقدم سند التوكيل بعد استكماله وتوقيعه، يرجى تسليمه إلى شركة الخليج الدولية للخدمات قبل ٤٨ ساعة على الأقل من موعد انعقاد اجتماع الجمعية العامة.
٤. لا يجوز تعيين أي مفوض، في حال أدى هذا التعيين، بتمثيل المفوض أكثر من خمسة (٥) بالمائة من رأس المال المكتتب به عند جمع أسهم الشخص الذي يعين كمفوض وأسهم الموكل.
٥. يجوز للمساهم نفسه أن يمثل (بالوكالة) أكثر من مساهم واحد، طبقاً لما ورد بالنظام الأساسي للشركة.
٦. يعتبر هذا الإشعار بمثابة إعلان للسادة المساهمين دون الحاجة الى إرسال دعوات خاصة بالبريد بموجب تعديل النظام الأساسي للشركة بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية الصادر في ١٩ أبريل ٢٠٠٩.

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية

تعديل بعض أحكام النظام الأساسي للشركة. -١

المادة (٥) أغراض الشركة

قبل التعديل:
(٥-١-١١)
القيام بكافة الأشياء التي يرى أعضاء مجلس الإدارة أنها متعلقة أو تؤدي إلى تحقيق كافة أغراض الشركة أو أي منها أو ممارسة كافة صلاحياتها أو أي منها؛

بعد التعديل:
(٥-١-١١)
القيام بكافة الأشياء التي يرى أعضاء مجلس الإدارة أنها ذات علاقة أو تؤدي إلى تحقيق كافة أغراض الشركة أو أي منها أو ممارسة كافة صلاحياتها أو أي منها. كما يجوز لمجلس الإدارة إبرام عقود القروض التي تتجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع أصول الشركة أو رهنها، أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم.

المادة (١٣-٢) توزيع الأرباح

قبل التعديل:
(١٣-٢-١)
بموجب قرار من الجمعية العامة توزع أرباح سنوية على المساهمين بما لا يقل عن نسبة خمسة (٥) بالمائة من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية. على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

بعد التعديل:
(١٣-٢-١)
دون إخلال بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير، وبموجب قرار من الجمعية العامة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية التداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة (٥) بالمائة من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

المادة (٢٣) أهلية أعضاء مجلس الإدارة

قبل التعديل:
(٢٣-٤)
لكل مساهم بدون استثناء يستوفي شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة (٢٣) «أهلية أعضاء مجلس الإدارة» التقدم لترشيح ممثل واحد فقط عنه بغض النظر عن نسبة ما يملكه من أسهم.

بعد التعديل:
(٢٣-٤)
لكل مساهم بدون استثناء يستوفي شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة (٢٣) "أهلية أعضاء مجلس الإدارة" التقدم لترشيح ممثل واحد فقط عنه بغض النظر عن نسبة ما يملكه من أسهم. لأغراض هذه المادة، يعتبر الشخص المعنوي والشركات التابعة له وشركاته و/أو الأفراد تحت سيطرته شخصاً واحداً.

المادة (٢٤) مدة تعيين أعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مناصبهم

قبل التعديل:
(٢٤-٢-٢)
يصبح منصب عضو مجلس الإدارة شاغراً في الحالات التالية: إذا تغيب عن ثلاثة (٣) اجتماعات متعاقبة لمجلس الإدارة أو خمسة (٥) اجتماعات غير متعاقبة (خلال مدة تعيينه) بدون عذر يقبله مجلس الإدارة؛

بعد التعديل:
(٢٤-٢-٢)
يصبح منصب عضو مجلس الإدارة شاغراً في الحالات التالية: إذا تغيب عن ثلاثة (٣) اجتماعات متعاقبة لمجلس الإدارة أو أربعة (٤) اجتماعات غير متعاقبة (خلال مدة تعيينه) بدون عذر يقبله مجلس الإدارة.

المادة (٣٤) القرارات الخطية

قبل التعديل:
يجوز لمجلس الإدارة، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من قبل أعضائه طبقا لأحكام المادة (٣٦) على أن يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينها بمحضر اجتماعه.

بعد التعديل:
يجوز لمجلس الإدارة، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه. ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر اجتماعه.

المادة (٤٣) أمانة السر

قبل التعديل:
يتعيّن على المساهم الخاص تعيين أمين سر للمجلس («أمين سر الشركة») للفترة ووفق الشروط التي تقررها ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. يقرر مجلس الإدارة واجبات امين سر الشركة وحدود صلاحياته.

بعد التعديل:
يصدر المجلس أو المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر للمجلس (أمين سر الشركة) للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين سر الشركة وحدود صلاحياته.

المادة (٥٠-١) طلب الاجتماع من قبل المساهمين

قبل التعديل:
يجوز من وقت لآخر للمساهم أو المساهمين الذي يملكون خمسة عشر بالمائة (١٥٪) أو أكثر من الأسهم أن يطلبوا بموجب إشعار خطي إلى الشركة أن يدعو المجلس لعقد جمعية عمومية (بموجب إشعار يوجه إلى المساهمين وفقاً للمادة ٤٩.

بعد التعديل:
يجوز للمساهم أو المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد. كما يجوز المساهمين، الذين يمثلون ما لا يقل عن (٢٥٪) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

المادة (٥٢) الحق في الحضور والتصويت

قبل التعديل:
باستثناء ما هو منصوص عليه خلافا لذلك في هذا النظام الأساسي، يحق لكل مساهم مقيد اسمه في سجل المساهمين في اليوم السابق لتاريخ انعقاد الجمعية العمومية والحاضر بشخصه أو الممثل أصولاً بوكيل أن يحضر الجمعية العمومية. يكون لكل مساهم عدد من الاصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها بحيث يقوم بالتصويت بها لمرشح واحد لعضوية مجلس الادارة.

بعد التعديل:
فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا النظام الأساسي، لكل مساهم مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في يوم انعقاد الجمعية العامة والحاضر بشخصه أو من ينوبه قانونياً أو الممثل حسب الأصول بوكيل ، الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة، والمشاركة في المداولات والتصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه.
عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، تنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس بالاقتراع السري ويتم التصويت وفقاً للقواعد والنظم الخاصة المعمول بها.

المادة (٥٥) توكيل المساهمين

قبل التعديل:
(٥٥-٢)
يجوز لأي مساهم أن يفوض أي مساهم أو عضو مجلس إدارة للتصرف (بموجب الصيغة التي يوافق عليها مجلس الإدارة) بصفة ممثل عنه في أي اجتماع جمعية عمومية ويحق للشخص المفوض بهذا الشكل أن يمارس نفس الصلاحيات بالنيابة عن المساهم الذي يمثله كاللتي يحق لذلك المساهم أن يمارسها بنفسه. يجوز أن يعمل أي مساهم أو عضو في مجلس الإدارة بصفة وكيلاً عن مساهم واحد أو أكثر.

بعد التعديل:
(٥٥-٢)
يجوز لأي مساهم أن يوكل مساهم آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة بالتصرف (بموجب الصيغة التي يوافق عليها مجلس الإدارة) في حضور اجتماع الجمعية العامة. ويحق للشخص الموكل بهذا الشكل أن يمارس نفس الصلاحيات بالنيابة عن المساهم الذي يمثله، كما يحق لذلك المساهم أن يمارسها بنفسه. ويجوز أن يتصرف المساهم بصفته وكيلاً عن مساهم واحد أو أكثر.

المادة (٥٥) توكيل المساهمين

قبل التعديل:
(٥٥-٣-١)
لا يجوز تعيين أي وكيل (خلافا لعضو في مجلس الإدارة) للعمل إذا، نتيجة لهذا التعيين، مثل الوكيل (الذي لا يكون عضوا في مجلس الإدارة) أكثر من خمسة (٥) بالمائة من الرأسمال السهمي الصادر والخاص بالشركة عندما تكون أسهم الشخص الذي يعين الوكيل مجموعة مع أسهم الشخص الذي يتم تعيينه ليعمل بصفة وكيل.

بعد التعديل:
(٥٥-٣-١)
لا يجوز تعيين أي وكيل إذا، نتيجة لهذا التعيين، مثل الوكيل أكثر من خمسة (٥) بالمائة من الرأسمال السهمي الصادر والخاص بالشركة عندما تكون أسهم الشخص الذي يعين الوكيل مجموعة مع أسهم الشخص الذي يتم تعيينه ليعمل بصفة وكيل؛

مواد جديدة يتم إضافتها:

(١٣-٣) حقوق الارتباط بالبيع

في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (٥٠٪) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

(٢٠) القيود على امتلاك السهم

في حال أصبحت الشركة مدرجة في بورصة قطر أو في أي سوق أسهم يخضع لتنظيم، يجوز بقرار من مجلس إدارة الشركة تحديد ملكية المساهمين من غير القطريين بحد أقصى لا يزيد على تسعة وأربعين بالمائة (٤٩٪) من الأسهم المدرجة في بورصة قطر أو في أي سوق أسهم يخضع لتنظيم.

(٥٣-١) تابع «الحق في الحضور والتصويت»

يجوز للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع. ويحق له إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

(٥٣-٢) تابع «الحق في الحضور والتصويت»

يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

تقرير مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات (٢٠١٧)

مقدمة

يَسُرُّنَا أن نقدم التقرير السنوي العاشر لمجلس الإدارة عن الأداء المالي والتشغيلي لشركة الخليج الدولية للخدمات، وهي أكبر مجموعة شركات خدمية في قطر، ويشمل نطاق أعمالها عدة قطاعات تتراوح ما بين التأمين وإعادة التأمين وعمليات الحفر البرية والبحرية وبوارج السكن البحرية وخدمات النقل بالمروحيات والتموين.

كان عام ٢٠١٧ بالنسبة للشركة عاماً حافلاً بالتحديات نتيجة لبعض الظروف الاقتصادية، فالأثر الناتج عن التراجع الذي شهدته أسعار النفط الخام عام ٢٠١٦ قد امتد إلى هذا العام أيضاً، بل إن معظم الشركات لم تستشعر التداعيات الكبيرة لهذا التراجع إلا في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، فقد نجحت المجموعة في احتواء الآثار الناجمة عن الظروف الحالية وتراجع أسعار النفط، وأن تحد منها إلى أدنى مستوى ممكن.

النتائج المالية

إيرادات المجموعة

حققت المجموعة إيرادات تبلغ ٢,٥ مليار ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بانخفاض قدره ٠,٥ مليار ريال قطري، أو ما نسبته ١٧٪ مقارنة بالعام الماضي. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى تراجع إيرادات قطاعي خدمات التموين والتأمين. ومن ناحية أخرى، فقد حافظ قطاعا خدمات الطيران والحفر على نفس المستوى الذي تحقق من الإيرادات العام الماضي إلى حد كبير.

الإيرادات حسب القطاع

خدمات الطيران

سجل القطاع إيرادات بواقع ٥٣٢ مليون ريال قطري، بانخفاض طفيف عن العام الماضي يبلغ ٣ ملايين ريال قطري، أو ما نسبته ٠,٥٪. ويعمل القطاع حالياً على زيادة إيراداته من العمليات الخارجية.

التأمين

حقق قطاع التأمين إجمالي إيرادات يبلغ ٣٣٢ مليون ريال قطري، بانخفاض قدره ١١١ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٢٥٪ مقارنة بالعام الماضي، إذ أن ظروف السوق غير المؤاتية في شريحة التأمينات لشركات النفط والغاز قد أسهمت في هذا التراجع العام للإيرادات. وبرغم ذلك، فإن القطاع يواصل العمل على اكتساب حصة من السوق بعيداً عن شريحة التأمينات لشركات النفط والغاز، الأمر الذي سيسهم في تعزيز إيراداته مستقبلاً، علماً بأن هذه الشريحة ستظل محور التركيز الأساسي للقطاع الذي يسعى دوماً وراء الفرص التي تمكنه من استعادة حصته في هذه السوق.

خدمات التموين

أسهم قطاع خدمات التموين بمبلغ ٤٨٧ مليون ريال قطري ضمن إجمالي إيرادات المجموعة، بانخفاض يبلغ ٣٨٢ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٤٤٪ مقارنة بالعام الماضي، وذلك جراء إعادة التسعير وإنهاء بعض عقود خدمات التموين المقدمة إلى القطاع الصناعي. ويبذل القطاع جهوداً كبيرة للحفاظ على حصته في السوق من خلال تحسين قدراته التنافسية، إلا أن ذلك قد أثر على هوامش الأداء وقياساته.

الحفر

بلغت إيرادات القطاع ١,٢ مليار ريال قطري دون تغير عن العام الماضي، علماً بأن القطاع يستخدم أصوله بكفاءة في البيئة الاقتصادية الحالية التي مهدت الطريق لزيادة الإيرادات من عملياته البحرية.

صافي أرباح المجموعة

حققت المجموعة صافي أرباح للعام بواقع ٨٥ مليون ريال قطري، بزيادة عن العام الماضي تبلغ ١٨ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٢٧٪. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى زيادة الدخل الآخر، حيث أن قطاع الحفر قد سجل العام الماضي بنداً استثنائياً يتعلق بشطب أحد الأصول، وهو ما أسفر عن انخفاض الدخل الآخر في تلك الفترة، أما في عام ٢٠١٧ فلم يسجل القطاع أي بند مماثل.

الأرباح حسب القطاع

خدمات الطيران

بلغت أرباح القطاع ١٤٥ مليون ريال قطري، بانخفاض عن العام الماضي قدره ١٢٪. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى التكاليف الناشئة عن زيادة عمليات صيانة الأصول وتسجيل مخصص ديون مشكوك في تحصيلها.

التأمين

حقق القطاع أرباحاً تبلغ ٧١ مليون ريال قطري، بانخفاض عن العام الماضي يقدر بنحو ٤٣ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٣٨٪، حيث يعود هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى التراجع العام في عقود التأمينات لشركات النفط والغاز. ومن المتوقع أن تزداد أرباح القطاع في المستقبل مع الجهود التي تبذل حالياً لاستكشاف الفرص التي تمكنه من استعادة مركزه فيما يتعلق بشريحة التأمينات لشركات النفط والغاز.

خدمات التموين

سجل القطاع أرباحاً تبلغ ١٧ مليون ريال قطري، بانخفاض قدره ٧١ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٨١٪ نتيجة انخفاض الإيرادات برغم الوفورات الكبيرة في التكاليف التشغيلية.

الحفر

تحسنت نتائج قطاع الحفر عن العام الماضي، وانخفضت خسائره كثيراً ليغلق على خسارة تقدر بنحو ١٠٢ مليون ريال قطري. أولا، فقد انخفضت تكاليف التشغيل انخفاضاً كبيراً بفضل البرامج المستمرة لترشيد التكاليف وتحسين كفاءة العمليات. ثانياً، ارتفع الدخل الآخر، حيث أن قطاع الحفر قد سجل العام الماضي بنداً استثنائياً يتعلق بشطب أحد الأصول، وهو ما أسفر عن انخفاض الدخل الآخر في تلك الفترة، أما في عام ٢٠١٧ فلم يسجل القطاع أي بند مماثل.

وضع الاستراتيجية والمبادرات الأخرى

استعانت المجموعة بإحدى الشركات الاستشارية العالمية لوضع استراتيجية لتنمية أعمالها، وقد اقترح الاستشاري بالفعل استراتيجية حدد فيها عدداً من المبادرات التي تتضمن استغلال الإمكانات الكاملة لشركات المجموعة واستكشاف أوجه التآزر بينها. وقد وضعنا خططاً محددة لكل شركة من الشركات التابعة على حدة، وهي حالياً في مرحلة التنفيذ الذي سيستغرق خمسة أعوام. إضافة إلى ذلك، فقد تم تحديد عدد من الفرص الاستثمارية الاستراتيجية الجديدة، خاصة في قطاعي الحفر وخدمات الطيران اللذان يشكلان محور التركيز الرئيسي لنمونا المستقبلي.

ويعتزم قطاع الحفر التركيز بصورة أكبر على زيادة الأسواق، حيث من المتوقع أن تنمو السوق بعد القرار الذي اتخذته قطر للبترول بإلغاء الحظر على أنشطة الحفر وظهور بوادر لأنشطة حفر محتملة مع المشروع الجديد لقطر للبترول المتمثل في «شركة نفط الشمال».

كما سيواصل قطاع خدمات الطيران تركيزه في الحفاظ على حصته السوقية الحالية على الصعيدين المحلي والإقليمي. وستنصب الجهود المعنية بالتوسع والنمو على الدخول إلى أسواق جديدة في قارتي آسيا وأفريقيا، حيث يمكننا الاستفادة من علاقاتنا القوية الحالية مع شركاؤنا الدوليين من شركات النفط الدولية بما يعزز تواجدنا على الساحة الدولية كمقدم خدمات عالمي.

وسيركز أيضاً قطاع التأمين على زيادة الأسواق بما يحقق له النمو على الصعيدين المحلي والإقليمي. وستكون المساهمة الرئيسية في الاستراتيجية الشاملة هي استعادة الحصة في سوق النفط والغاز المحلية من خلال ترسيخ مركزنا كرواد في توفير برامج التأمين الصحي والخدمات ذات الصلة. كما سيواصل القطاع جهوده لاستكشاف الفرص الجديدة داخل قطر وخارجها، لاسيما بعد أن أصبحت الكوت تعمل في السوق مثلها في ذلك مثل أي شركة تأمين تجارية أخرى.

إضافة إلى ذلك، سيركز قطاع خدمات التموين على تنمية محفظته الحالية، حيث أن السوق قد شهدت مؤخراً الكثير من التحديات بسبب اشتداد المنافسة. وتتمثل العوامل الرئيسية لنمو القطاع بصورة أساسية في بذل الجهود لزيادة الحصة من السوق المحلية ومواصلة الجهود المعنية بزيادة الكفاءة من حيث التكاليف بما يدعم أدائنا المالي. كما أن الشركة تخطط أيضاً للتعاون مع مؤسسات أعمال محلية لتحقيق التآزر.

علاوة على ذلك، تعتزم شركة الخليج الدولية للخدمات تقييم فرص أخرى تتوافق استراتيجياً مع محفظتها الحالية، وستستثمر بشكل مدروس استناداً إلى الأسس الموضوعية لتلك الفرص.

توزيع الأرباح المقترح

حصل مساهمو المجموعة خلال الفترة الممتدة منذ الطرح العام الأولي في شهر فبراير من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٦ على توزيعات نقدية تراكمية بلغت ٢,٦ مليار ريال قطري، أي ما يعادل حوالي ١٤,٢ ريال قطري للسهم الواحد، وبمتوسط معدل توزيع بلغ حوالي ٥٥٪. كما بلغ إجمالي الأسهم الإضافية التي حصل عليها المساهمون ٦٣ مليون سهم من خلال ثلاثة إصدارات للأسهم المجانية.

وبعد الأخذ في الاعتبار متطلبات العمل الحالية والمستقبلية على المستوى التشغيلي والاستثماري والتمويلي، يعتقد مجلس الإدارة أن سداد أرباح في عام ٢٠١٧ سيضيف المزيد من العبء على وضع السيولة لدى المجموعة، وسيخلق العديد من المعوقات للتنمية الاستراتيجية في المستقبل. لذا، فإن مجلس الإدارة يوصي بعدم توزيع أرباح عن عام ٢٠١٧، وستستخدم الأموال بدلاً من ذلك للفرص الاستثمارية التي تم تحديدها في استراتيجية النمو، حيث يمكن توظيف الأموال المحتجزة واستثمارها في أنشطة المجموعة، للاستفادة من الطلب المتنامي على المستويين المحلي والدولي. ونود أن نتقدم بالشكر لمساهمينا على دعمهم المستمر لنا خلال هذه الفترة الصعبة، ونتوقع دعمهم الكامل لتنفيذ خططنا.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى «حفظه الله ورعاه»، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة. ونتقدم بالشكر أيضاً إلى الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس إدارة الشركة، لرؤيته المستنيرة وقيادته الواعية، والشكر موصول أيضاً إلى فريق الإدارة العليا ولموظفينا في شركات المجموعة لجهودهم المخلصة في العمل وتفانيهم المستمر.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة / المساهمين المحترمين
شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ق)
الدوحة – قطر
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ق) («الشركة») وشركاتها التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ «المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكلاً من بيان الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد و وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات تفسيرية أخرى.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة «مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة» في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين» ووفقاً لقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، بحسب تقديرنا المهني، هي الأمور الأكثر أهمية في تدقيقنا لهذه البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تناولنا تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

أمور التدقيق الرئيسية

لدى المجموعة شهرة بقيمة ٣,٣٠٥,٦ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ناتجة من عملية إستحواذ سابقة (إيضاح رقم ٥). إن هنالك خطر محتمل من وجود تدني في القيمة الدفترية لهذه الشهرة، علماً بأن تقديرات الإدارة تتطلب إستخدام بعض الإفتراضات لتحديد المبلغ القابل للإسترداد. وتشمل التقديرات الرئيسية تحديد الوحدات المولدة للنقد، ومعدلات النمو في توقعات التدفقات النقدية المستقبلية سواءاً على المدى القصير والطويل، ومعدلات الخصم المستخدمة لهذه التوقعات وتحديد تأثير التغيرات المحتملة على هذه الإفتراضات.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، تمتلك إحدى الشركات التابعة للمجموعة شركة الخليج العالمية للحفر منصات حفر ضمن بند عقارات ومصنع ومعدات بلغت قيمتها ٥,٣٢٢ مليون ريال قطري وهي تمثل ٨٢٪ من إجمالي موجودات تلك الشركة التابعة. خلال السنوات السابقة، تدنت أسعار النفط بشكل كبير وتم تعديل بعض العقود مع العملاء لخفض ساعات العمل والمعدلات اليومية لبعض منصات الحفر للمجموعة. كما هو مطلوب وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦) «تدني قيمة الموجودات»، فإنه يجب على الإدارة أن تجري إختبارات تدني القيمة لتقييم إمكانية إسترداد القيمة الدفترية لقيمة العقارات والمصنع والمعدات في حال وجود مؤشرات لتدني القيمة. تم التقييم بإستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة، وهناك عدد من الأحكام والإفتراضات الرئيسية لتحديد المدخلات إلى هذه النماذج التي شملت ما يلي:
نمو الإيرادات.
هوامش التشغيل.
معدلات الخصم المستخدمة على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة .
الرجوع الى (ايضاح رقم ٣).

كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية

لقد قمنا خلال عملية تدقيقنا بتقييم مدى كفاية تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة على مراقبة القيمة الدفترية للشهرة. لقد قمنا بشكل مستقل بتحديد وبإختبار تقييمات الإدارة للوحدات المولدة للنقد ضمن المجموعة إستناداً إلى مراجعة التدفقات النقدية المعدّة داخلياً من قبل الإدارة، وكذلك من خلال تفهمنا لهيكل المجموعة. لقد قمنا بإختبار الإفتراضات المستخدمة من قبل الإدارة لتقييم تدني القيمة من خلال إستخدام تقييمات خبراء ضمن فريق التدقيق الخاص بنا لمقارنة معدلات الخصم مع

لمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني www.gis.com.qa أو مراسلتنا على البريد الإلكتروني gis@qp.com.qa